

به عند ارادة فعل الصلاة انتهى والمقصد عمله على ما اذا المخرج
بلح الناس والا يبي به ايضا ولا يحرم وبشرط الموزن الاسلامي
ولا يبيح اذان الكافر لعدم اهليته للعبادة ثم ان لم يكن من العير
حكم باسلامه بالنطق بالشهادتين ويعيد الا ان لوقوع اوله
في الكفر بخلاف ما اذا كان منهم وهم فرقة من اليهودية يعتقدون
ان محمد ارسول الله الي العرب خاصة والتميز فلا يبيح اذان الانثي
والخنثي كما تقدم ويكده اذان الصبي والماسق ولا يعنى وقولها
في دخول الوقت وان تادي به الشعار وظاهرا ان المراد ان الغيرة
اما اذا لمها لنفسها فبيعتين القول باستحبابه **والثاني اقامة**
حبي المرأة لها وللنسا وحتى الخنثي لنفسها لنفسه وكذا للنسا في
يظهر لانه اما امراة او رجل وكلاهما تصح اقامته النسوة ولا تصح
اقامة المرأة للرجال وكذا الخنثي كالمعنى هو ظاهر الاحتمال ذكره تصم
وقضية ذلك عدم صحة اقامة الخنثي للخنثي لاحتمال افوته الاول
وذكورة الثاني وقياس ما تقدم من حرمة اذان المرأة بحضرة اجبي
يسمح وان لم ترفع صوتها لصحة اقامتها بحضرة كذا ويبيح
الكلام في رفع صوتها بالاقامة فوق ما تسمح صواحبها حيث
لا يبيح اجنبي هل يحرم لان فيه تشبيهها بالرجال بناء على انه الرغ
بالاقامة من شعار الرجال المحتص بهم ايضا فيه نظر وقول شيخ
مشايخنا في شرح منجبه اما الموزن والمقيم للنسا فلا يشترط فيها
ذكورة يفيد امرين الاول صحة اذان واقامة الذكر للنسا والابن
تقولهم لا يندب للنسا الاذان لان معناه الاذان الصادر منهن

لا مطلقا

مطلقا والثاني صحة اذان كل من الخنثي والانثي للنسا وفيه نظر لانه
ينبغي قصر مجرم بانه لا يندب للنسا الا ان كان مرادة لا يشترط
في كل منهما الذكورة فلا ينبغي اشتراطها في احدهما والقسم الثاني ما يفعل
بعد الدخول فيها وهو ايضا **شيان** والمراد كما قاله العلامة ابن تاضي
يجلون في تصحيحه فقوله وسننها بعد الدخول فيها شيان انهما من
الاجزاء فيزيد القعود للتشهد الاول والقيام للقتوت والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فيهما والقعود لها في الاول والقيام لها في الثاني
والصلاة على الال في التشهد الاخير والقعود لها فيه والصلاة على
الاول للقتوت والقيام لها فيه وهل يعد ايضا السلام على النبي
صلى الله عليه وسلم والقيام له فيه لندبها فيه والصلاة على الصبح
في القنوت والقيام لها فيه ان قلنا جندبها فيه ما بحث فيه نظر
الشي الاول منها **التشهد الاول** وهو كالآخر في اقله واكمله ويسن
ان يصلح بعده على النبي صلى الله عليه وسلم كما علم مما تقدم واما الصلاة
على الال والزيادة الى حجب ومجيد فسنة في التشهد الاخر دون الاول
بل يكره ان يزيد فيه على الفاظه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لبنائه على التخفيف فاذا طاله بدعا وغيره ولو عمد المتبطل صلاته
ولم يسجد للسهو خلافا لقول القاضي بالطلاق بل نقل في شرح المهذب
الاتفاق على عدمه نعم لو فرغ المأموم التشهد الاول والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرغ الامام سن له الصلاة على الال
وفواجها ووافقا لما افني به شيخنا الشهاب **الرملي والثاني القنوت**
في اعتدال ثابته الصبح قال جمع وضع عليه في المختصر واعتمده ابن
الرفعة والاخرى وغيرها بعد سماع الله لمن حمده وبنا ذلك الحمد